



مكتبة أبي عبدالعزيز خليفة بن جهام آل مشرف

مخطوطة

مجلس من أمالي أبي موسى المديني

المؤلف

محمد بن عمر بن أحمد (أبو موسى المديني)

سبحانه الرحمن الرحيم رب السموات والارضين رب العالمين

هذا المختصر جامع لمعرفة علم الحديث رتب على مقتضى وسواسي ومقتضى
المقدمة في بيان اصول واصطلاحات الحديث هو الفاظ الحديث التي يتقوم بها المعاني والحديث اعم من ان يكون قول
الرسول صلى الله عليه وسلم والصحاب والتابعين وضمهم ونزولهم بهم **والسنة** اخبار عن طريق الحفظ **والاسانيد**
هو رفع الحديث الى قائله وبينها حقا مقارباته في معنى واعتناء الحفاظ وصحة الحديث وضعف عليها **والخبر المتواتر**
ما بلغت رواة في الكثرة مبلغا اصابته العادة في اطلاقه من الكذب ويعد هذا فيكون اوله كاضفه ووسطه كعريفه
كالقراءة والصفحة **قال** **المتواتر** هو الخبر الذي يروى في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
انما الاحوال ليس من ذلك وانما في كل عصر من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان

قوله في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
انما الاحوال ليس من ذلك وانما في كل عصر من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
قوله كاذب على منعه فليتبوا مفعله من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان

وقيل هم اثنا عشر وستون وفيهم العشرة المبشرة ولم يزل يصلح على التواتر في ازدياد **والاحاد** ما لم يثبت
حد الى التواتر وهو مستفيض **قال** **المتواتر** هو الخبر الذي يروى في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
في تشعبها وحصرها **قال** **المتواتر** هو الخبر الذي يروى في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
المتواتر وهو مستفيض **قال** **المتواتر** هو الخبر الذي يروى في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان

قال **المتواتر** هو الخبر الذي يروى في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
انما الاحوال ليس من ذلك وانما في كل عصر من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
قوله كاذب على منعه فليتبوا مفعله من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان

قال **المتواتر** هو الخبر الذي يروى في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
انما الاحوال ليس من ذلك وانما في كل عصر من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
قوله كاذب على منعه فليتبوا مفعله من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان

قال **المتواتر** هو الخبر الذي يروى في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
انما الاحوال ليس من ذلك وانما في كل عصر من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان
قوله كاذب على منعه فليتبوا مفعله من التواتر في كل زمان ومكان من غير انقطاع في كل زمان ومكان



مكتبة

هذا هو الصحيح الذي لا يشك في صحته

هذا هو الصحيح الذي لا يشك في صحته

والصحيح هو ما اتصل بسند معتدل الظابط عن مثل وسيم في شذوذ وعلة ونقصه بالمقصر ما لم يكن مقطوعا بما جرى مجرى
كأنه وبالعدل ما لم يكن مستورا العدل ولا المجرحا وبالظابط من يكتفي صافيا مستيقظا وبالشذوذ ما تزوير النقطة
فخالفا الرواية النسخة وبالعدالة عما جازها أسباب غيبته غامضة قادمة ويتفاوت درجات الصحيح بحسب قسوة
شروطه وأولها صنف في الصحيح الجرد للأمام البخاري ثم مسلم ثم أبو داود ثم الترمذي ثم ابن ماجه ثم أحمد ثم
وأما قوله ان تقع رفر ما علم شيئا بعد كتابه الصحيح من سوطه ما لا يقدر وجود الكتابين واعلم ان في الصحيح
الكثير ما اتفق عليه ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما انفرد به أبو داود ثم ما انفرد به أحمد ثم ما انفرد به
ما انفرد به شريك البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما صححه عنهما من الاثمة فهذه سبعة اقسام وما صدق سنده فيها
وهو كثير في تراجم البخاري فليلجد في صحيح مسلم فإما كان بصيغة الجزم كقوله فلان وقيل وآمر ورؤوس
وذكر معروفنا فهو صريح بصحة وما دونه من ذلك فهو لا فليس حكما بصحة ولكن إيراد في الصحيح مشعر
بصحة أصله وأما قوله انما يكتم اختيار البخاري ومسلم انه لا يذكر في كتابيها الا ما رواه القائل في المشهور
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اول روايات ثمانية فذكر في صحيحه يزيد في بعضها بمعنى مشهور وله انصار روايات
ثلاثة فأكثر في كل درجة فغيره تحت فان شئ من الحديث النور ليس ذلك من شرطها
لا فراجهما احاديث ليس لهما الا اسناد واحد منها حديث انما الاموال ونظائر في الصحيحين
كثيرة فانها حبانة تفرد بحديث انما الاموال اهلا المدينة وليس هو عند اهمل العراف ولا عند
اهل مكة ولا الشام ومصر ورواه هو يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن ابراهيم عن علقمة عن محمد بن
الخطيب رضي الله عنه هكذا رواه البخاري ومسلم وابدو اوود والترمذي والسنن في سنة مائة
مع اختلاف في الرواية بعد يحيى يعرف بالرجوع الى هذه الصحاح **العنصر الثاني** في الحسن
والترمذي وهو ما لا يكون في اسناده مسترح ولا يكون قاصدا فيهم في غير وجه كقول الخطابي في صحيحه
يحد عليه مدار اكثر الحديث فالمنقطع وكونه مما لم يعرف حرجه وكذا الحديث الذي لم يبق له بعض
المتأخرين هو الذي يرد صنف قريب محتمل وصالح للعمل به امر الصلاح هو مسانة اصحابها

المتأخرين هو الذي يرد صنف قريب محتمل وصالح للعمل به امر الصلاح هو مسانة اصحابها

ما الله الهادي

اهما لم يخل رجل اسناده عن مستور غير مفضل في روايته وقد روى مثله
او كونه في وجه اخر والناهي ما يشهد بوجه بالصدق والامانة وقصر
في وجهه بار الصحيح حفظا واثقا بحيث لا يعد ما انفرد به منكرا
ولا بد في التمسك من سلامتها عن الشذوذ والتعليق قبل ما ذكره بعض
المتأخرين بسبب علمه معرفة الحكم موقوفة على معرفة الصحيح الضعيف
لان شرط بينهما فقوله قريب حرجه الا الصحيح محتمل كذب لكونه رجاله مستورين
والقوة بوجه اصد الصحيح والحسن انه شرائط الصحيح معتبرة في حد الحسن
فلكن العدالة في الصحيح ينبغي ان يكون ظاهرا والاتقان كاملا وليس ذلك
شرطا في الحسن ومنه في احتياج الى قيد قولنا انه يزوي من غرضه مثله
او نحوه ليثبت فاعلم ان الضعيف هو الذي بعد عن الصحيح حرجه واحتمل
الصدق والكذب ولا يحتمل الصدق اصلا كالموضوع وانما سمي حسنا الحسن
الظن برأيه ولو قيل الحسن هو مسند في قريب من درجة الثقة او حرجه
ثقة وروى كلاهما في غرضه ولم يمتد في علة كانه اجمع الحدود واضبطها
واعتد بها عن التعقيد وثقة بالمسند ما اتصل لنا دلا منتهاه وبالثقة
في جميع هذه العدالة والضبط والتشكك في ثقة للشيوع كما سياتي بيانه في نوع من المرحل
والحسن حجة كالصحيح ولذلك ادرجه في الصحيح قال ابن الصلاح تسميته بحسن السند

في باب اصد الصحيح

الضعيف

الحسن حجة كالصحيح

في الصايح السنة الحاء تساهل لانه فيها الصحاح والحاء والضعاف
وقول الترمذي حديث صحيح بديده انه دون باسنادين احدهما
يقضي الصحة والآخر الحسن والمراد الكفوف وهو ما قيل النفس اليه
وتحسينه والحسن اذا روي في وجه اخر تترق من الحسن الا الصحيح لقوة
من الجهنيا فيعتضد احدها بالآخر ونع بالترقي انه ملحق في القوة بالصحيح
لانه عين او الضعيف فلا كذب داوود وفقه لا يخبر بتعدد طرق كاه حديث
طلب العلم في نسخة قال البيهقي هذا حديث مشهور بين الناس واسناده
ضعيف وقد روي في اوجه كثيرة كلها ضعيفة **الفصل الثالث** في الضعيف
هو ما لم يجمع في شرط الصحيح والحسن ويتفاوت درجاته في الضعيف بحسب
بعد في شروط الصحة ويجوز عند العلماء التساهل في اسانيد الضعيف
دون الموضوع من غير بيان ضعفه في المواعظ والقصص وفضائل الاعمال
لا في صفات الله و احكام الحلال والحرام **قوله** في مذهب النفا في انه يخرج
عن كلامه في الحديث تركه و ابو داود او وكان باضن ويخرج الضعيف اذا لم يجد في
الباب غيره **قوله** عبد الرحمن بن عمار وعنه الشعبي ما حدثك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم هو لاد في غنديه وما قاله في القصة الحسن **قوله** قال الرازي عن منزلة
لمينة اذا اضطرت اليها اكلتها **قوله** ان نفع منها قلت في قول او اقلت
من اصله في عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قاله

سنة في نسخة
بعضها الصحيح والآخر

بانه في نسخة

بانه في نسخة
بانه في نسخة

بانه في نسخة

عليه السلام وهو قول وجعل برده ههنا عند عبا وان سنها ما يشترك فيه
الاقسام الثلاثة اعني الصحيح والحسن والضعيف ومنها ما يختص بالضعيف
فمن الاول المسند هو ما انفصل عن مرفوعا الرسول عليه السلام والمنصهر هو ما
انفصل عنه سواء مرفوعا اليه صلى الله عليه وسلم او موقوف او المرتفع ما اختلف
الا النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير سواء كان متصلا او منقطعا
فالمنصهر قد يكون مرفوعا او غير مرفوع والمرفوع قد يكون متصلا او غير متصل
والمسند متصل مرفوع والمقتنع هو ما يقال في سنن فلان في فلان
والصحيح از متصل اذا امكن ^{اللقاء} مع البراءة عن الله ليس وقد اودع
في الصحيح **قوله** قال ابن الصلاح كثر في عصرنا وما قاده استعمال غيره في الاجاب
واذا قيل فلان في فلان فالقرب من منقطع ليس جرحا والمعلق ما اصد
في مباد اسناده واحد فاكثرا ما فؤد من تعلق الحداب والطلاق لا شراكتها
في قطع الاتصال فالخذ اما ان يكون في اول الاسناد وهو المعلق او في وسطه
وهو المنقطع او في اخره وهو المرسل **قوله** البخاري اكثر في هذه النوع في صحيحه
وليس بخارج عن الصحيح لكونه الحدب معروفة في صفة الشقات الذين

بانه في نسخة
بانه في نسخة

بانه في نسخة
بانه في نسخة

بانه في نسخة
بانه في نسخة

بانه في نسخة

بانه في نسخة
بانه في نسخة

بانه في نسخة

الذين علقهم او لكونه ذكره مستصلا في مواضع اخره كناية والافراد اما في ذلك في جميع الرواية
 او في جهة نحو تغرد باهل مكة فلا يضمن الا انه براد واحد منهم والمدريج هو ما ادرج في الحديث
 في كلام بعض الرواة فيظن انه من الحديث او ادرج متنا في سنادين كرواية سعيد بن ابي مريم
 ع. ما كذا لاتبنا غصوا او لاتبنا سدوا ولا تباروا ولا تقاتلوا ادرج ابي مريم في قوله منته حديث اخر او
 عند الراون طرف من منته واحد بسند شيخ في سنده في روايته عن ابي بصير الاسناد ان
 السناد واحد او سمع حديثا واحدا من جماعة مختلفة في سنده فيدرج روايته عن الاتفاق ولا يذكر
 الاختلاف في تقدمه وواحد في التثنية محرام والمشهور ما شاع عند اهل الحديث خاصة بانه نقله رواة
 كثيرون نحو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فنت شهر ابدعوا جماعة او اشبهه عندهم وعنه غيرهم كروايات
 الاعمال بالنبيات وعنه غيرهم خاصة قال الامام احمد قوله صلى الله عليه وسلم للسائل صدي وانه جاء
 على فرس و يوم تخمركم يوم صومكم يدوران في الاسواق والاصل فيها لهما الاعتبار والغريب
 والغريب في الغريب كحديث الزهرى واشبهه من يجمع حديثه لعدالة وضبطه اذا انفرد منهم
 بالحديث رجل يسمى غريبا فانه رواه عنهم اثنتان او ثلثة يسمى غريبا وانه رواه جماعة يسمى
 مشهورا والافراد المسماة بالبلدان ليست بغريب والغريب اما صحيح كالأفراد المخرجة في
 صحيح او غير صحيح وهو الغريب ايضا ما غريب اسنادا او متنا وهو ما تقدم في رواية
 متنا واحد او اسنادا لا متنا كحديث يعرف مشتهرا جماعة في بعضها الصحابة اذا انفرد واحد
 بروايته عن صحابته اخر ومنه قول القدر بن غريب في هذا الوجه ولا يوجد ما هو غريب متنا لا اسنادا
 الا اذا اشتمل الحديث المفرد فراه عن تغرد به جماعة كثيرة فانه يعبر غريبا مشهورا واما حديث
 انما الاعمال بالنبات فانه اسناده منصف القرابة في طرفه الاول منصف بالشيوخ في طرفه الاخر والمحقق
 قد يكون في الراون كحديث بعد عن العقول به فراجح بالاول والراجح صحفه محجة بعبه فقال فراجح بالاول
 والحاد وقد يكون في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان واشبع شاة من شوال صحفه بعضهم
 فقال

في فوائده
قوله

مطلوب
المدرج

مطلوب
المشهور

مطلوب
الغريب

مطلوب
المتعارف

فقال

فقال شيئا بالشيء المعجزة والمسلسل ما يتتابع فيه رجال الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عنه رواية عن حاله واحدة اما في الراون قولنا نحو سمعت فلانا يقول سمعت فلانا واخبرنا فلانا فلانا
 قال اخبرنا فلانا وانه قال اخبرنا فلانا وانه الى المنتهى او فقلا كحديث التشبيك باليد واما في صفة
 كحديثه الغفها وقصبة عن فقيد المتتابعين بالبخاري واما في الرواية كالمسلسل بانفاق اسماء رواة
 او اسماء اباؤهم او كنايتهم وانسابهم او بلدانهم قال الامام النووي وانا ارون ثلثة احاديث
 مسلسلة بالمشقة والاعتبار من المنظر في الحديث هل تغرد به لم لا وهو معروف اول
 والضرب الثاني ما يختص بالضعيف الموقوف وهو مطلقا ما روى عن الصحابة من قول او مقرر
 متصلا كان او منقطع وهو ليس بحجة على الاصح وقد يستعمل في غير الصحابة ثقة كخوفه
 محرم على بهام وقفه ما لم يكن على نافع وقول الصحابة كما نفع في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
 انه مرفوع لانه لا يظن الاطلاع والتقرير وكذا كان اصحابه يقرعون باب بالاظا غير مرفوع في
 المعنى وتفسير الصحابة موقوف وما كان من قبل سبب النزول كقول جابر كان النبي وهو يقول كذا
 فانزل الله كذا وكونه مرفوعا ما جاء في التابعين من اقوالهم وافعالهم موقوف عليهم
 وليس بحجة كرس قول التابعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او فقلا كذا وهو المعروف في الفقه
 واصول دينه خلا ولا يشاء في تفصيل مذکور في اصول الفقه المتقطع ما لم ينص له كقوله
 باية وجهه كان سواء مشترك ذكر الراون من اول الاسناد او وسطه او اخره الا انه الغالب استعمال
 فيمنه وانه يتبع عن الصحابة كما كرس المنزه بن عمر بن عبد المفضل بنتم الضاد وهو اسقط
 من سنده اثنتان فصاعدا كقول مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول اشافق قال ابن عمر كذا
 ان ذوالمنكر قال ان في الشاذ ما رواه الثقة فالحال ما رواه الناس قال ابن الصلاح فيه تقصير
 انه شاذ مرفوعه احفظ منه واضبطه في شاذ مرفوعه وانه لم يخالف وهو عدل ضابطه فضيحي
 وانه رواه غير ضابطه لكن لا يبعد عن درجة الضابطه فخر وانه بعد فمفكر وبفسهم من قوله احفظ

مطلوب
المسلسل

مطلوب
المتقطع

مطلوب
المتقطع

مطلوب
المتقطع

واضبط على صيغة التفضيل انما الخالفه كانه مثل لا يكون مرده داو قد علم من هذا التفسير المكثر
 ما هو المفضل ما في اسباب خفية غامضة فادحة والنظر السلامة ويستغفان على ادراكها
 بتفرد الراوي وجملة الخلق وبخالفه غيره له مع قران تنب العارف على ارسال في الموصول
 او وقف في الموصول او دخول حديث في حديث او وهم والجمع بحيث يغلب على طئه ذلك
 فيحكم او يتردد ويتوقف وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذكر فيه وصحبت يعلني به عبدي عن
 الثور عن عمر بن دينار عن بن عمر بن مزيار عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر قال البيهقي باخبار
 اسناد متصل عن الصدق الضابط وهو معلل والمثني صحيح لانه ممنوع من دينار وضوح موضوعه
 عبد الله بن دينار هكذا ارواه الاثر من اصحاب الثور عن فوهم بقليل وقد يطلق اسم المثلث على الكثرة
 والغفلة ودور الحفاظ كونهما بعضهم على مخالفه لانهم ما وصل الثقة الضابط عن
 قال في الصحيح ما هو صحيح معلل كما قال ائمة الصيبر ما هو صحيح شاذ وبخلافه هذا حديث يعلني به عبدي
 البيهقي باخبار **المثني** ما اخفى عليه اما في الاسناد وهو ما يرون عن لقيد او عاصم
 ما لم يسمع من علي بن ابي طالب من اذ سمع من ابي ايوب حديثا بل يقولون قال فلان يروى عن
 فلان ونحوه ووجهه انما يستقط المحدث شيئا لكن من هو عبده رجلا ضعيفا او صغير
 السن ليجس الحديث بذلك كغير الاعشى والثور وعبرها وهو مكره جدا وانه اكثر العلماء
 واختلف في قبول روايته والاصح التفضيل فارواه بلفظ هو محتمل لم يبين فيه السماع في حكم
 حكم المرسلا وانواعه ومارواه بلفظ مبين للاتصال كسمعت واخبرنا وحدثنا واشباهها
 فهو محتمل به واما في الشيوخ وهو ان يروى عن شيخ حديثا كعبه فيسجد او يكتفيه او يتسبب او
 يصد بالابرف بكيلا يعرف وافر اضف لك فيه تضييع للرواية عند وتوغير لطريق
 معرفة حاله والكرهه بحسب الغرض الحامل له كما ان يكون كثير الرواية عنه فلا يجب الاكثار
 من واحد على صوته واحد وقد يحمله عليه كونه شيئا الذي غيره **سنة** غير ثقة او صغرى او غير

المفضل والموضوع

مطلوب المدلس

ذكر المضطرب

المضطرب ما اختلف الرواية فيه فاختلف الروايات انما ترجحت احدهما على الاخرى بوجه
 كونه يكون ولو لم يكن افظ او اكثر صحته للرواية عند فالحكم للراجح فلا يكون مضطربا ولا المضطرب
 القلوب هو كونه حديثا مشهورا على عن سالم جعل يوافق ليصير بذلك عن سيبا مرغوبا فيه
 حديث الثمار حين قدم بغداد امتحن الشيعة في اياه بقلب الاسانيد مشهور الموضوع
 الخبر اما ان يجب تصديقه وهو ما مضى الائمة على صحته واما ان يجب تكذيبه وهو ما مضى
 على وضعه او يتوقف فيه لاضمال الصدوق والكذب كالمراياض ولا يجوز رواية الموضوع لعالم
 بما لا في اتى معنى كانه لا مقر وثابته الموضوع يعرف باقراره او كانه الفاضل او بالوقوف
 على غلطه كما وقع في اثباته من يجهت موسى الزاهري في حديث من كثر صلواته بالليل حسن وجهه
 بالثنا وقيل كان شيخا حديثا في جماعة قد ضل رجل من الوجوه فقال الشيخ في اثنا حديثه من كثر
 صلواته الحديث فوقع ثناب انه من الحديث فرواه والواضعون اضافوا وعظمتهم ضلوا في
 انتساب الازهد فوضع احتسبا احتسابا وصدقت الزنادقة ايضا جملتها في نهضت
 جملتها في الحديث بكشف عودها ونحوها هو الحديث كمن وقد ذهب والظان ثقة المتدعيه لا يجوز وضع
 الحديث في التزويد والتزويد ومنه ما روى عن ابي عبيدة بن مريم انه قيل له ان ابنه لكر فذكر
 في عكرمة عن ابيه عيسى في فضائل القراءة سورة سورة فقال ان رايت الناس قد اعرضوا عن القراءة
 ولستغفروا ببقه البرم ومعاذ بن محمد بن الحجاج فوصفت هذه الاحاديث حسبة ولقد اخطاه المفسرون
 في ابداعها في تقاسيرهم الائمة عندهم وقاموا ودعوا فيها ان ما وصل اليه عليه صبره قراء
 ومئات الثالثة الاخرى تلك الغرائب الطل وان شفاعته في التزويد ولقد استبعنا
 القول في ابطاله في باب سجدة التلاوة وكذا ما ادرده الاصوليون من قوله اذا روي
 عن حديث فاعرضوه على كتابا به لك فاذا اذوقه فاقبلوه وانما خلفه فزوده فكر الخطابي
 وصدقت الزنادقة ويؤيد فاذ ان اوتيت الكتاب وما يقيد الروايات اوتيت الكتاب
 وشذبه وقد صنف به الجوزن جلدان قال ابي الصلاح اودع فيها كثيرا من الاحاديث الضعيف
 والشيخ الحسين بن محمد الصفان الدرر الملتقط في تبيينه اللفظ السيد الخ

المضطرب القلوب الموضوع

الاصوليون في تبيينه اللفظ

هذا مجموع الاول

في الجرم والتعديل وجوز ذلك اصابه للشرعية بها بغير صحيح الحديث وضعيف فوجب للسلطان
القنيت فيما فقد اضطره من واحد في ترجمه بالايجام وفيه فضلا **الفصل الاول** في العدالة
والضبط العدالة ان يكون الراوي بالقاسم اعلا قاسما على اسباب الفسق وخوارم المروق و
والصبط متيقظا حافظا غير مغفل ولا ساه ولا شاكر في حاله الخجل والاداء فانه حدث في حفظه
ينبغي كونه حافظا وان حدث عن كتاب ينبغي ان يكون ضابطا وان حدث بالمعنى ينبغي ان يكون عارفا
بما يحتل به المعنى ولا يشترط الذكورة والحرية ولا العلم بفتحهم وغيره ولا البصر والاعداد ويوسف
العدالة بتخصيص عدلين عليها او بالاستغناء وبعرف الضبط بان يعتبر روايته بروايات الثقات
المعروفين بالضبط فانه واقفهم غالبا وكانت مخالفة في اوردة عرفه كوزن ضابطا **ثانيا**

الفصل الثاني

لا يقبل رواية من عرفه بالنسأ هل في السماع والاسماع بالقوم او الاشتغال
او يحدث لان اصل مصحح او يكذب سمع ان المحدث في اصله مصحح او كثر الشواهد والمناكير في حديثه
من غلط في حديثه فبقية له الغلط واصح فلم يرجح قيل سقط عدلته قال اي السلام هذه اذا كان على
وجه العناد واذا كان على وجه التقدير في البحث فلا تذبيل عرض الناس في هذه الاعضاء وعرض مجموع الشروط
المدكون واكتفوا في عدلته الراوي يكون مستورا من ضبطه بوجوده مشابها بمظروفه وروايته في اصل
موافق لاصل صحيحه وذلك لانه الحديث الصحيح احسن وعزيمها قد جمعت في كتاب ائمة الحديث فلا يذهب شي من
في جميعهم والقد في السماع في السماع في السلسلة في الاسناد المحفوظ هذه الامة **البيد الثالث**

في تحمل الحديث يصح التحمل في الاسلام وكذا قبل البلوغ فانه الحسن والحس وابي زبير رضي الله عنهم
يحملوا الحديث قبل البلوغ ولم يزلوا الشاكر سمعوا العبيان واختلف في زمانه الذين يصح في السماع في الضعيفين
فيهم حسنة وقيل بغيره كل من بلغ اقام الخطيب رد الجواب صححهما وانه كان دون خمس واللام بهم وتحمل الحديث طرق الاول
السماع في لفظ الشيخ الثاني القراءة عليه الثالث الاجازة ولما انواع اجازة معية بلعبي كما في كتاب البخاري واخرت
فلا تاجيب ما اشتمل خبره في اجازة معية في غير معية كما في كتاب مسوعة دمر قبان واجازة العموم كما في كتاب الملل
او كما اورد في زمانه والصحيح مواز الرواية بهذه الاقسام واجازة العموم كما في كتابه بولد لفسلان

هذا مجموع الثاني

هذا في كتاب الحديث

والصحيح

هذا في كتاب الحديث

والصحيح المنوع ولو قال لعلنا ولم يولد او لكر ولعقك جاز كالوقوف والاجازة لتعلق الله
لم يميز صحيفته لانها اجازة للرواية والاجازة يصح للمعاقل وغيره واجازة المجاز كما في كتاب البخاري
ويستحب الاجازة اذا كان المجيز والمجيز والمجاز لمن اهل العلم لانها توسع نطاق البراهم العلم وينبغي
للمجيز بالكتابة ان يتلفظ بها فانه اقتضت مع الكتابة صحة الابعاد المتناولة واعلاما يقتضون
بالاجازة وذلك بان يدفع اليه اصل سماعه او فرعا مغابلا به ويقول هذا اسماء او رواية عن فلانة
اجزت لكر رواية ثم يبقية في يده قليلا او المانة ليستحي ومنها ان ينادي الطالب بالشيخ سماء
فينام وهو عارف مستيقظ ثم ينادي الطالب ويقول هو حديثه فارو عن ويستمع عرض
المتناولة ولما اقام احد المتكاتبين وهو ان يكتب سمعته لغالب او حاضر يحفظه او يادته
يكتب له وهو اما مقترن بالاجازة كما يكتب اجزت لكر او مجردة عنها والصحيح مواز الرواية مع التقدير

السادس الاعلام وهو ان يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب رواية عن فلانة بقوله اوردته عن والاصح
ان لا يجوز رواية لا مما قاله ان يكون الشيخ قد عرف فيه ظللا خلا الابعاد الواجدة من جديد
مولد وهو ان يقف على كتاب يحفظ منه في احاديث ليس له رواية ما فيها فله ان يقول وجدت
اوردته بخط فلانة او في كتاب فلانة بخطه حدثنا فلانة ويسوق باق الاسناد والحقن وقد
استمر عليه العمل قد عايناه ورواه في باب المرسل وفي شوب في الاتصال واعلم ان قوما

شدوا وقالوا لا يصح الا فيما رواه حفظا وقيل في كتابه الا اذا كان ضربه من بين وشاهل
اخذوا وقالوا يجوز الرواية من نسخته عند مقابلة باصولها والحق ان اقام في التحمل والضبط والمقابلة
بما تقدم جازت الرواية منه وكذا اذا نال عن الكتاب اذا كان الغالب سلامته من التغيير لاسيما اذا
كانه مما لا يفتح عليه تغييره غالبا **البيد الرابع** في اسما الروايات الصحابي كل مسلم راى النبي صلى الله عليه وسلم
وقال الاصل بونه في طائفة مجالسة والتابع كل مسلم صحى صحابيا وقيل من تعبد وهو الاظهر
والصحيح في اصل الاسما سماء والكتا والاعقاب وله مراتب في العلم والورع لها فيه المرتبة

